

## الصيرفة الإلكترونية بمعاييرها الشرعية ومعيقات التوسع

### ”دراسة تحليلية لإرساء التحول إلي المصارف الإلكترونية ”

د. إيناس بدر الحاسي – كلية الاقتصاد الإسلامي - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي  
أ. جمال أحمد أبو عزة - مصرف الجمهورية (فرع الفندق ) بنغازي

#### الملخص

تعاظم الاهتمام بالأنظمة الإسلامية في الوقت التي كانت الصيرفة الإلكترونية حديثة العهد في مؤسستنا المالية، كما تشير الاتجاهات الحديثة على الاهتمام في جميع استثماراتها على التكنولوجيا المالية والاعتماد على ركائزها، لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية الإلكترونية مع تصاعد أهمية الأنظمة الإسلامية، فكان من الضرورة تحول الأنظمة التقليدية إلى نظام إسلامي ليس فقط لخلق فرص جديدة للربحية وتوسيع الحصة السوقية للبنوك وإنما أيضا لتطبيق شريعتنا الإسلامية.

فمن هنا كان لزاماً دمج ثورة المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي لتنامي دور التكنولوجيا الرقمية المتقدمة في ظل الضوابط والقيود الشرعية.

و هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على آلية الصيرفة الإلكترونية بمعاييرها الشرعية وتحديد معيقات التوسع، فتناولت العوائق التي تؤثر في استراتيجية الصيرفة الإلكترونية في الشرق الليبي تحديدا داخل مدينة بنغازي وكيفية تطبيقها، وتحليل صعوبة تماشيتها مع الضوابط الفقهية، كذلك تحديد الدوافع لهذا التحول وقياس الربحية في تبنيتها لتلك الأنظمة داخل المؤسسات المالية بليبيا، ودراسة أثر المتغيرات الاقتصادية بقياس مؤشر فجوة عرض النقود وغيرها من المتغيرات التي لها تأثير مباشر في التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، الصيرفة الإسلامية.

#### ABSTRACT

Islamic banking fulfils a vital function for the Libyan economy but it is still a new system in its infancy. The current study has sought to determine the level of awareness of the fundamental financial principles of Shari'a compliance, namely the equitable sharing of profit and loss, and the prohibition of "Riba", and support for the adoption of an appropriate electronic banking system. An exploratory investigation identified potential barriers and drivers before proposing appropriate solutions. An analytical approach adopted for this study enabled detailed examination of specific

areas of concern and addressed key financial defining issues of an Islamic system of banking.

The current study of barriers and drivers to the adoption of a "Shari'a-compliant electronic banking system" are examined against the existing Libyan banking operation.. The analytical approach adopted in this study brings to light a currently under-researched area of Islamic Finance. A combined method technique of "quantitative and qualitative methods" was employed using a questionnaire and interview process respectively. These measures were applied to determine: the degree of knowledge and awareness of information technology and expertise applying electronic banking; the level of understanding and knowledge of Islamic principles applied to banking in operating Islamic windows .

The main contribution of this study is to highlight the limitations and deficiencies in the concept and operation of the Islamic windows and to proposes the adoption of a Shari'a-compliant standalone system and service.

**Key words:** Electronic Payment System-Islamic Banking

## 1.1 المقدمة

ترامنا مع تطور مخاطر الأزمات المالية والمصرفية الشاملة وتفاقمها يشهد العالم تسارع في تطور المنظومة النقدية والمالية، ونتيجةً لتنامي ظاهرة العولمة المالية توجه العالم نحو وضع استراتيجيات جديدة أهمها " التحول إلى بنوك شاملة تقدم كافة الخدمات المالية المصرفية المتطورة"، و تأتي ليبيا على غرار الدول الأخرى في إطار سعيها لتطوير خدماتها البنكية بمواكبة التطورات الهائلة التي تحدث في مجال التكنولوجيا الرقمية.

توجهت البنوك الليبية إلى تطويع التقنيات الحديثة واستخدامها بما يتناسب مع احتياجات عملائها، وتُسهّم في تقديم مميزات تنافسية وإنتاجية ضخمة وتحقيق معدلات ربحية كبرى في الصناعة المصرفية، ومن أبرز ما جاءت به التحول إلى المصارف الرقمية وفي إطار سعيها لذلك، واجهت العديد من التحديات والمعوقات للتحول نحو الصيرفة الرقمية والتكنولوجيا المالية وكيفية امتثالها للضوابط والقيود الشرعية.

شكّلت الأنظمة المالية الإسلامية في واقعنا المعاصر خياراً استراتيجياً مهم يُستشف من عمق التزام وثقافة مجتمعنا، ويعتبر حافزاً نوعياً في مؤسستنا المالية باستثمار الأموال وفق معايير إسلامية وبالتالي يُدفع بها للعمل ضمن التطورات والتوسعات التقنية الرقمية الحديثة.

## 1.2 إشكالية الدراسة والتحول إلى الصيرفة الإلكترونية بمعاييرها الشرعية

يمكن تلخيص إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده عجز إدارة المصارف الليبية عن توفير الركائز الإلكترونية من كفاءة وفاعلية وغيرها، وإزاحة المعوقات التي تعيق سرعة التحول إلى المصارف الرقمية الحديثة، و ضعف الاستراتيجيات المتبعة في تلبية احتياجات العملاء من خدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة المتماشية مع الضوابط والمعايير الشرعية، كذلك قصور الجهات المختصة في إصدار معايير جودة شرعية موحدة تدعم وتنظم الصيرفة الإسلامية بليبيا.

كذلك من المشاكل التي تواجه الدراسة تصنف المصارف إلى مصارف تجارية ومصارف تنموية أو استثمارية، وإن كان هذا التصنيف قد تطور في الآونة الأخيرة في ظل الثورة الإلكترونية، ولكن جعل المعايير المصرفية المتبعة في تصنيف المصارف غير المتوافقة مع الشريعة من السحب والإيداع والتحويلات المالية ضمن الضوابط والقواعد الشرعية بذلك لا يمكن أن يعتبر مرجعا ثابتا يعتد به في الصيرفة الإسلامية.

## 1.3 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في تحديد البيئة الداعمة لتطوير الخدمات البنكية الإلكترونية بالمؤسسات الليبية، من خلال الوقوف على جملة التحديات والمحددات التي تحول دون تطورها، كما أن هذه الدراسة تساهم في تقييم وتحليل آراء عينة من إطارات وموظفي الإدارة البنكية بشأن تطبيقات الصيرفة الإلكترونية، بمعايير مالية واقتصادية إسلامية صادرة من جهات مهنية وفق المتعارف عليه دولياً.

## 1.4 أهداف الدراسة و متغيراتها

تهدف الدراسة إلى فهم واقع الصيرفة الإلكترونية بليبيا، ومدى تماشيها مع المعايير الشرعية، كذلك تحديد أكثر الدوافع تأثيراً لتبني الصيرفة الإلكترونية، ومباحثة سبل تطويرها من خلال تسليط الضوء على أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام تبني الخدمات الإلكترونية الحديثة، كذلك السعي في تطبيق كل الأنظمة الإسلامية بشرعيتها والمتمثلة في العقود الإسلامية و أدواتها.

حاولت الدراسة الخوض بعمق في مجال الصيرفة الإلكترونية للوصول إلى أهم المتغيرات التي تواجه الأنظمة الإلكترونية في ليبيا ومعوقات التوسع، كذلك تحديد أكثر الدوافع تأثيراً في تبني الصيرفة الإلكترونية، ومدى التوسع في تطبيقاتها ضمن الضوابط الشرعية وإقبال العملاء عليها بليبيا، كما تدرس إحدى الأزمات العالمية باعتبارها متغيراً تابعاً للدراسة وتأثيرها على المؤسسات المالية بليبيا وتمثل في التالي:-

### المتغير المستقل:

■ معوقات التحول نحو المصارف الرقمية.

- العوامل المؤثرة لتبني الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر الادارة البنكية.
- الأنظمة الإلكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية.
- الاستراتيجية المصرفية الإسلامية في ليبيا وتكيفها الأنظمة الإلكترونية.

المتغير التابع :

- أزمة فيروس كورونا ( كوفيد-19) وانعكاساتها على التحول الرقمي في المصارف الليبية.

## 1.5 الإطار النظري والدراسات السابقة

من أجل وقوف على أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام تطور الخدمة البنكية الإلكترونية، وتماشياً مع الضوابط والقيود الإسلامية فقد تم الإعتماد على بعض الدراسات التي تعرض إشكالات متعددة لقضايا التنمية المعلوماتية، والتحول للأعمال الإلكترونية التي نعرض جزءاً منها في الآتي:-

ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تحفيز البنوك التجارية للعمل على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، فانعكست التطورات بشكل مباشر على البنوك بالتوجه الكامل نحو التقدم التكنولوجي، بتقديم العديد من الخدمات المستحدثة لمواكبة الجديد بكل فاعلية وكفاءة (جلدة، 2009م) فمن من ميزات البنوك الإلكترونية توفير الوقت والنقد على حد سواء (Snel, 2000) وإن توسع البنوك الكمي لم يعد مطلوباً لتلبية حاجات العملاء مع ما تقدمه البنوك الإلكترونية من أساليب متطورة في تقديم الخدمات (Ong & Chang, 2003).

وقد تعددت الدراسات التي تؤكد تأثير الخدمات الإلكترونية على جذب العملاء وخفض التكاليف وتحسين الأداء المالي وتعزيز هامش الربحية دون الحاجة للالتقاء وجها لوجه، فكان لإشراك التكنولوجيا والاتصالات في الخدمات المقدمة اختصاراً للجهد والوقت والكلفة والمعايير المناسبة لتحقيق الكفاءة وتحسين الأداء المالي (Bauer, 2005).

ففي ظل التنافسية العالمية التي تصدر عن منظمة في سويسرا تعطي للدول ترتيباً في التنافسية وتقيس المؤشرات في الدول على سبيل المثال عدد البحوث العلمية، العمالة الفنية في الدول، استخدام التكنولوجيا والاختراعات وحجم الناتج المحلي، مستويات التعليم والثقافة المحلية والنمو في الاقتصاد (Josish & Nancy, 2012)، وبناءً على ذلك تعطي الدولة ترتيباً ودرجات معينة وفق إستبيان تلك المنظمة، هذا استدعى من الدول النظر إلى الدول الأخرى لتستفيد منها، ومعرفة الخطوات والإجراءات التي اتخذتها لتحسن تنافسيتها مع دول العالم (تقرير التنافسية العالمي: 2018م)، كما أن هناك من رأى أن على المصارف الليبية التوجه نحو المصارف الإلكترونية (الرقمية) واخضاعها للقيود والمعايير الشرعية ومعرفة أسباب التأخير عن ترتيبها السابق ومحاولة إيجاد حل وللبعض الصعوبات التي أمامها، إن نظام الصيرفة الإسلامية في حاجة لأن تكون مفاهيمه وتطبيقاته واضحة لدى العاملين في قطاع الصيرفة والمتعاملين معه على حد سواء (محمود الوادي: 2009م).

إن المصارف الإلكترونية يمكن تعريفها أنها " ذلك النظام الذي يستخدم الآليات الإلكترونية، أو التقنيات على الخطوط المباشرة في القطاع المصرفي، من أجل تقديم وتوفير الخدمات المصرفية للزبائن ولكن بناء على الآلية المتبعة في المصارف اللببية فإن الوسائل الإلكترونية المستخدمة بشكل قليل غير فعالة، وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة وموارد بشرية مؤهلة، استحداث وسائل دفع حديثة كالتوسع في استخدام بطاقات الائتمان لسداد المدفوعات بدلا من النقود، وتأهيل الكوادر البشرية ببرامج التدريب الداخلي والخارجي ونشر الوعي العام بأهمية هذه الوسائل (2009: Hamed).

أما دراسة تحول المصارف اللببية التقليدية إلى مصارف إسلامية فإن الدراسات ترصد قصور تطبيق قانون الصيرفة الإسلامية من 2015م، حيث شرع قانون الخدمات المصرفية الإسلامية في عام 2013م، ليحل محل قانون المصارف التقليدية وقد أحدث هذا القانون في المصارف التجارية العاملة ضياح مصدر هام للدخل والسيولة، لم تكن معظم البنوك مستعدة للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية، فقد بلغت قروض وسلف المصارف الممنوحة للقطاعين العام والخاص 14 مليار دينار في السنة، أي ما يعادل 25% من الأصول الوطنية (محمد أبوسنينة: 2019م).

كما أن هناك من نظر في استمرارية عدم وضوح منهجية تطبيق قانون الصيرفة الإسلامية وعدم تمكن المصارف من تحقيق أرباح بديله عن المفقود جراء تطبيق القانون، فإن ذلك سيشكل عائقا كبيرا على النمو المصرفي وتآكل رأس المال ومن ثم ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي في عدم قدرته على تقديم الخدمات والتمويلات المرجوة لإعادة بناء الإقتصاد (2018: African Economic outlook).

في السياق ذاته هناك العديد من الدراسات التي رصدت تحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية وأشهرها المصارف الإسلامية في ليبيا، لعل من أبرزها صعوبة ضبط أداء تلك المصارف والقدرة على التحقق من التزامه بالمعايير الدولية والضوابط الشرعية، أو تعليمات البنك المركزي الذي سيقوم بدوره الرقابي على القطاع المصرفي الإسلامي، لضمان سيره بطريقة صحيحة وللحفاظ على الإستقرار النقدي والمحافظة على حقوق المواطنين المشاركين والمساهمين على حد سواء، هذا إضافة للمخاطر التسويقية كالتركيز على شريحة واحدة من العملاء أو على قطاع معين أو ومنتج بعينه دون غيره، فضلا عن مخاطر أخرى تعود أسبابها للقدرة على المنافسة، كذلك مخاطر تشغيلية تتعرض لها المصارف ونحوها بشكل عام وتحتاج لوقفة جادة لمعالجتها ومواجهتها، كظاهرة الإختلاس والفساد الإداري، ومخاطر تتعلق بالنظم والمعلومات، ومخاطر ائتمانية كارتفاع تكلفة التمويل أو عدم تنويع محفظة التمويل، وهنا مخاطر مالية كمصادر الأموال أو إدارة السيولة أو نحو ذلك (فتحي عقوب: 2016م).

من ضمن متطلبات ومعوقات تحول المصارف اللببية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013م عدم كفاية التنظيم القانوني للمصارف الإسلامية، وكذلك عدم موافقة الجمعيات العمومية بالمصارف على التحول، وانقسام السلطة التشريعية في البلاد، أدى إلى تضارب في تطبيق القانون رقم 2013/1م (خالد: 2014م)، كذلك

هناك معوقات إدارية متمثلة في الثقافة العامة لدى شريحة كبيرة من الموظفين بعد موجود فوارق بين المنتجات الإسلامية والتجارية التقليدية، وتوقف أغلب البرامج التدريبية للظروف الأمنية، مما أدى إلى عدم وجود تخطيط للموارد البشرية، بالإضافة إلى معالجة المحفظة الائتمانية بالمصرف بقيمة 1.6 مليار، وبإصدار قوانين تجبر المقترضين على التحول لإحدى صيغ الصيرفة الإسلامية، ومعالجة الأرباح المرحلة عن سنوات سابقة ولم تحصل بعد (2018: موسى).

تشير الدراسات إلى أن استعداد البنوك الليبية للتحويل الرقمي المتماشي مع القيود والضوابط الفقهية يتطلب توفير مجسدت مادية من حيث الأجهزة والبرامج ووسائل اتصالات جيدة، وكذلك تطوير موظفي المصارف والتحديث المستمر لقواعد البيانات لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية كما يطلب توعية أو تثقيفاً للعميل، لكي تتمكن المصارف المحلية من الولوج في هذا المجال، وسنحاول في هذه الدراسة توضيح الجوانب المختلفة فيما يتعلق بالمصارف الإلكترونية وتحولها إلى المصارف الإسلامية.

## 1.6 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على ما يعرف بالدراسات الوصفية التحليلية حيث تحاول الدراسة معيقات التحول الرقمي، وقدرتها على إيجاد الدوافع لتبني التكنولوجيا الرقمية في ظل ضوابط وقيود شرعية.

### 1.6.1: مجتمع الدراسة وأدوات قياسه

نظراً لصعوبة إجراء الدراسة على جميع المصارف التجارية والفروع العاملة في ظل الظروف الراهنة، لذلك اقتصرنا الدراسة على بعض المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي حيث تم إجراء الدراسة على العاملين (بمصرف الجمهورية فرع عمر المختار، مصرف الوحدة الرئيسي، مصرف شمال أفريقيا، وكذلك مصرف التجاري الوطني)، تم التركيز على الوحدات التنظيمية المتخصصة بالأنظمة الإلكترونية والإسلامية، واعتمدت في جزء من الدراسة على البيانات المتحصلة من المقابلات والبالغ عددهم 12 من مدراء و رؤساء أقسام وموظفين بالمصارف كمحل للدراسة.

كما اعتمدت الدراسة على برنامج احصائي، حيث تم بناء الاستبيان على أهداف ومتغيرات الدراسة المتمثل في معيقات التوسع في التحول نحو المصارف الرقمية، حيث استخدمت استمارة الاستبيان الذي تم إعداده لغرض جمع البيانات عن متغيرات الدراسة على مصرف الجمهورية فرع الفندق وإعدادها بناءً على الدراسات السابقة.

صُممت الاستمارة بطريقة تتناسب مع خصوصية الدراسة باستخدام مقياس (ليكرت Likert Scale) الخماسي الذي يتكون من خمس درجات للاستجابة على كل فقرة، وقد أعطيت الاستجابة بدرجة مرتفعة جداً (5) درجات، وبدرجة مرتفعة (4)، وبدرجة متوسطة (3)، وبدرجة ضعيفة (2)، وبدرجة ضعيفة جداً (1)، ثبتت صلاحية 25 استمارة فقط للتحليل الإحصائي من أصل 35 وتم استبعاد الباقي لعدم صلاحيتها، أعتمد عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Package for

**(SPSS) Social Sciences**، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة، إضافة إلى استخدام اختبار (كرونيباخ ألفا) الإحصائي، واختبار عينة واحدة (ت) لاختبار **(One - Sample T-test)**.

## 1.7 تحليل البيانات وعرض النتائج

فبجمع البيانات وتفرغها في برنامج الحزم الإحصائية وإجراء مسح البيانات لمعالجتها سجلت النتائج بإثبات تحليل التوزيع الطبيعي كما هو مبين في جدول (1):

جدول رقم (1) توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z	المتغير
.7970	.6470	

فقد سجل الجدول رقم (1) أعلاه أن القيمة الاحتمالية أكبر من **0.05** وعليه فإن هذا يشير إلى أن التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي.

لاختبار صدق أداة الدراسة وثباتها تم التحقق من صدق استبانة الدراسة وذلك باستخدام التحليل واعتمدت النتائج على البرنامج الإحصائي **(spss)** حيث تم عرضها على محكمين من ذوي اختصاص في مجال إدارة الأعمال، بهدف الوقوف على آراء وملاحظات وتقدير مدى صلاحية عبارات الاستبيان وملاءمتها للمتغيرات المقترحة للدراسة، وقد تم حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (2): معامل الصدق والثبات

الرقم	المتغير	معامل الثبات	معامل الصدق
01	فجوة عرض النقود	0.701	0.837
02	احتساب الضرائب	0.718	0.847
03	قوانين الغرفة التجارية	0.701	0.837
04	تطبيق تجارب الغير	0.678	0.823
05	العملة الافتراضية ضمن حجم العملة الاجنبية	0.700	0.836
06	العملة الافتراضية ضمن حجم العملة المحلية	0.648	0.804
07	عدم توفر الاتصالات	0.685	0.827
08	ضعف البنية التحتية للشبكة	0.628	0.792
09	عدم التأهيل	0.630	0.793

0.8	0.640	ضعف التدريب	10
0.804	0.648	الاستراتيجية لتقليل التكلفة	11
0.8470	0.719	الاهمال	12
0.846	0.716	السرقه والتزوير	13
0.822	0.677	العقود الإسلامية في المصارف الرقيمة	14
0.834	0.697	إجمالي المعوقات	

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول (2) أن النتائج تتمتع بمصدقية، حيث إن قيم معاملات الصدق الخاصة بمتغيرات استبيان الموظفين، جاءت مرتفعة نوعاً ما مما يعبر على صدق الاستبيان في قياسه لما وضع لأجله.

وجاءت نتائج التحليل الإحصائي لاختبار متغيرات الدراسة فقد تمّ تحديد (14) فقرة تدلّ في مجملها على قياسات معيقات التحول إلى المصارف الرقيمة في ليبيا.

فتعاطم المشكلات والمعوقات التي تحدّ من كفاءة المؤسسات المالية و فاعليتها، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة والمتغيرات الواسعة مجال الأنظمة الإلكترونية وتحوّلها نحو المصارف الرقيمة إلا أن المصارف الليبية لا تزال حديثة العهد، حيث تثبت الدراسة الميدانية وجود العديد من المعوقات التي تعيق سرعة التحول والجدول رقم (3) أدناه يبين أهم المعوقات التي رصدتها الدراسة الحالية.

الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
01	فجوة عرض النقود	5.0000	0.00000	1	مرتفع جداً
02	احتساب الضرائب	3.3200	1.10755	3	متوسط
03	قوانين الغرفة التجارية	4.0000	.00000	4	مرتفع
04	تطبيق تجارب الغير	2.9200	1.25565	3	متوسط
05	العملة الافتراضية ضمن حجم العملة الأجنبية	2.7600	1.23423	3	متوسط
06	العملة الافتراضية ضمن حجم العملة المحلية	3.3600	1.03602	3	متوسط
07	عدم توفر الاتصالات	3.8800	1.45258	4	مرتفع
08	ضعف البنية التحتية للشبكة	4.1200	1.30128	4	مرتفع
09	عدم التأهيل	4.1200	1.26886	4	مرتفع



مرتفع	4	1.50000	3.4000	10	ضعف التدريب
متوسط	3	1.42829	2.9600	11	الاستراتيجية لتقليل التكلفة
متوسط	3	1.28712	2.6400	12	الاهمال
ضعيف	2	0.70711	2.0000	13	السرقه والتزوير
ضعيف	2	0.89815	2.1600	14	العقود الإسلامية في المصارف الرقيمة
متوسط	3	0.51088	3.3314		إجمالي المعوقات

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3) أعلاه إلى جملة من المعوقات المترابطة التي تقف عائقاً أمام تحول نحو الصيرفة الرقمية في المؤسسات المالية الليبية، فبتحليل الإجابات علي الفقرات المكونة لهذا المجال فإننا نلاحظ ان الفقرة رقم (1) المتعلقة فجوة عرض النقود حازت على أعلى قيمة متوسط حسابي بلغ (5.0000) وهذه النتيجة تدل على أن هناك اتجاهاً مرتفعاً نحو تحول إلى الأنظمة الرقمية وأن البدء في تبني المصارف الإلكترونية يمكننا من تقليص الفجوة بين النقود المعروضة للتداول وبين العملة الورقية الموجودة لدى المصارف.

وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.0000) للفقرة المتعلقة بقوانين الغرفة التجارية، تشير بارتفاعها إلي و هو أن المصارف الليبية، تمر بحالة تدهور أو تراجع نمو أعمال تمويل التجارة الدولية في السنوات القليلة الماضية، ويرجع ذلك لما تمر به ليبيا من تقلبات سياسية أسفرت انعكاساتها على ضعف التعاملات الدولية، فالإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتدقيق والمراجعة الدورية على العمليات المصرفية وارتفاع تكاليف عمليات تمويل التجارة والعلاقات مع البنوك المراسلة، جعل بعض المؤسسات تتراجع في معاملاتها مع المصارف الليبية باعتبارها من المناطق عالية المخاطر، كذلك تدهور العملات المحلية وهبوط السيولة وفرض قيود على تحويلاتها من قبل السلطات المحلية كل هذا يؤدي إلى تراجع التقييم الائتماني الدولي، وبالتالي يفضي إلى تصاعد المخاطر الاقتصادية والسياسية، وقد كانت من نتائج الدراسة أن المصارف الليبية لا يمكنها الاعتماد على القوانين الصادرة من غرفة التجارة الدولية و بالتالي يتعسر تكيفها مع الضوابط و القيود الشرعية.

وقد انحصرت المتوسطات الحسابية ما بين (3.8800-4.1200) للفقرات المتعلقة بأن عدم توفر الاتصالات بسبب ضعف البنية التحتية للشبكة وعدم التحكم في التقنيات الحديثة تسجل من ضمن أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإلكتروني في ليبيا، كما يلاحظ أنّ بعض هذه الفقرات قد حاز تقريبا على نفس المتوسط الحسابي مما يعني أنّها تتساوى في الأهمية مما يستدعي التحفيز على التطوير وتحسين المصارف الليبية والنهوض بها، لذلك توصي الدراسة بتعزيز توجهات الإدارة البنكية بشأن التوظيف الجيد لنظم التكنولوجيا بالبنوك، وخلق ثقافات مصرفية تعتمد على التقنيات والوسائط الإلكترونية بشكل أفضل.

في حين تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.7600 – 3.3600) بانحرافات معيارية (1.23423 – 1.45258) للفقرات المتعلقة بالعملة الافتراضية ضمن حجم العملة الاجنبية والعملة الافتراضية ضمن حجم العملة المحلية، وقد شهد النشاط الإقراضي بصفة عامة في المصارف الليبية بعض التراجع، فقد لوحظ رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف (بالعملات المحلية) انخفاضا كبيرا ، يجدر بالذكر أن نوه أن البنك المركزي يواجه عدداً من المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية مما استدعى انتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية، التي تهدف إلى معالجة الاختلالات (سياسة سعر الصرف " القيمة التعادلية بالدينار الليبي) وذلك عن طريق ترشيد استخدام النقد الأجنبي ومحاوله رفع قيمة الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية في السوق الموازية، الجدية في حل مشكلة المواطنين الذين يحتاجون إلى النقد الأجنبي لمختلف الأغراض الشخصية من خلال إيجاد نافذة قانونية لهذا الغرض، ووفقاً لإجراءات مشروعة وبدون قيود على الصرف.

كما رصدت النتائج وجود علاقة توافقية بين متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى التأثير، لهذا تم استنتاج أنه من ضروري أن تتحول المصارف إلى التكنولوجيا الرقمية وإلغاء المعاملات الورقية، فقد سجلت الدراسة العديد من المتغيرات والدور الذي تلعبه في تأخر تحول نحو المصارف الرقمية وقد عكست المتوسطات الحسابية (4.1200 – 3.4000) بالانحرافات المعيارية (1.50000 – 1.26886) لمتغيرات الدراسة المتعلقة بفقرة ضعف التدريب و عدم التأهيل، تفضي إلى أن توفر المؤهلات والقدرات التي تسمح لها بالانسياب ضمن الديناميكية العالمية لبناء قاعدة تكنولوجية وتعزيز الأعمال التجارية والبنكية الإلكترونية في ليبيا؛ إلا أن طبيعة الخدمة لا تزال ضعيفة.

وقد انحصرت المتوسطات الحسابية ما بين (2.9200–2.9600) بانحرافات معيارية (1.25565 – 1.42829) للفقرات المتعلقة بتطبيق تجارب الغير وتنفيذ استراتيجية التطوير لتقليل التكلفة، كل هذا يدخل في سياسة إعادة هيكلة المصارف الليبية، فالتحديات التي لن تجد المصارف الليبية خياراً في مواجهتها خلال المرحلة الحالية تتمثل في مجملها استيعاب وتطبيق المنظومات الحديثة وتبنيها في العمل المصرفي، فذلك يعزز من القدرة التنافسية للمصارف الليبية.

هذا وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.3200) بانحراف معياري (1.10755) المتعلق بمتغير كيفية احتساب الضرائب في المصارف الرقمية، فمن بين المعوقات لتحول المصارف الرقمية وإلغاء المعاملات الورقية التحديات القانونية المتضمنة للضرائب الرقمية، فقد أدت الرقمنة إلى تفاقم التحديات في دول العالم الثالث من بينها ليبيا، فيتاحتم على الأنظمة المالية الليبية تصميم سياسات إلكترونية خاصة برقمنة عمليات الدفع تضم تطوير أساليب جمع الضرائب وذلك بإتاحة الإقرارات الإلكترونية بالعمل كوسيلة أسهل وأقل تكلفة لملء الإقرارات الضريبية، ومعالجة البيانات الواردة فيها لتحقيق منظومة ضريبية متطورة، وإدخال النظام المالي الإسلامي بتعديل قانون الضرائب لصالح الصيرفة الإسلامية.

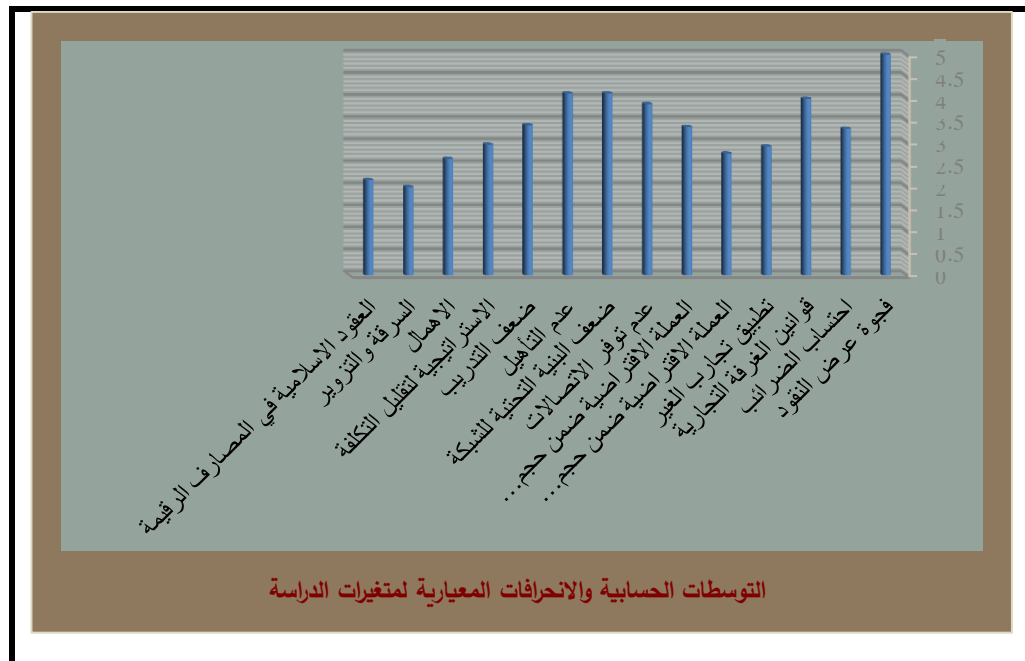
وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.6400) بانحراف معياري (1.28712) للمتغير المتعلق بالإهمال كأحد المعوقات الفنية التي تواجه المصارف الإلكترونية، وتحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء ناتجة عن إهمال العملاء، أو تبني برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة الإلكترونية، في حين كانت أقل فقرة المتعلقة بالسرقة والتزوير بمتوسط حسابي (2.0000) بانحراف معياري (0.707110) بذلك صُنّفت مخاطر سرقة الهوية الإلكترونية، وتزوير بطاقات الائتمان بمقوم ضعيف ولكن لا يمنع من حثّ المصارف اللببية على اتخاذ خطوات جادة لتجنب المخاطر واتخاذ تدابير الحماية والسلامة في المعاملات والتحرز من العامل الرقمي والهجمات الإلكترونية والاحتيال وانتهاك الخصوصية، وسيطلب ذلك وجود مؤسسات مالية عامة وسياسية قوية وحوكمة رشيدة.

أما فيما يتعلق بالعقود الإسلامية في المصارف الرقمية فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.1600) بانحراف معياري (0.51088)، وذلك يفضي إلى ضعف هيكلية المصارف اللببية بعدم قدرتها على استيعاب الأساليب والأدوات الإسلامية، فلا تزال غالبية المصارف اللببية بفروعها تعمل بالنظام التقليدي.

وعلى هذا الأساس تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على جملة المحددات التي تؤثر في تبني الصيرفة الإلكترونية، ومدى التزامها بأحكام شريعتنا الإسلامية وذلك بطرح قضايا وتحديات الصناعة المصرفية الإسلامية في ليبيا.

لذلك توصي الدراسة باستكمال الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بالمصرف الإسلامي الرقمي، تمشياً مع التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية والمالية.

الشكل البياني رقم (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة الحالية



التوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

أخيراً بشأن دعم السياسات النقدية الممتثلة في البنك المركزي للتحويل إلى البنوك الرقمية لا يزال محدوداً، فتتصد الدراسة في الجدول أعلاه معيقات التوسع وتبين مستويات المتغيرات بشكل مُبسّط، وتوضح معدلات القيود الرئيسية أمام البنوك في ليبيا في مجال تبني التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة.

### تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها: تمثلت نتائج الدراسة الميدانية فيما يلي:

تعرض هذه الفقرة نتائج تحليل المعلومات التي تم جمعها من المقابلات التي أجريت على مجموعات ذات صلة بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة والشرعية، حدد هذا في القطاع المصرفي والمال الليبي وتم تحليلها بالرجوع إلى أهداف الدراسة بصياغة أسئلة انبثقت من عناصر مشكلتها، التي بنيت عليها الدراسة لتحديد العوائق والدوافع التي تحول دون اعتماد نظام مصرفي إلكتروني في ليبيا يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أستُهلّت الدراسة الميدانية بنظام بحثي غير معتاد، حيث شرعت في قياس معيار وعي الموظف المصرفي بأهمية البنوك الرقمية وخضوعها للضوابط والقيود الشرعية، المتمثلة في المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ثم الشروع في دراسة قياس مدى ارتباط الدراسة الميدانية بالدلالات الإحصائية الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة فكانت النتائج على النحو التالي:-

بالمراجعة والتحليل أشارت الدراسة إلى أن الموظف المصرفي في المؤسسات الليبية لديه إلمام إلى حد ما بالمنظومات الآتية:- منظومة الحسابات الجارية، منظومة التسويده، منظومة المحاسبة، منظومة الأرشيف، منظومة تحصيل الأقساط، منظومة الودائع الزمنية، منظومة العملة الأجنبية، منظومة المقاصة الإلكترونية، منظومة أرباب الأسر، ربط بمصرف ليبيا المركزي والسجل المدني، وكذلك الزبون لديه المعلومة والمهارة لكي يمكنه الدخول واستخدام المنظومة والاستفسار واستخدام النماذج المعدة للتعبئة، وكيفية الحصول على منتج المصرف، ومنظومة الأرشيف أو الحفظ الإلكتروني، التي يقوم النظام بإعداد نسخ احتياطية وتخزينها واسترجاعها ثم يتم بث المعلومات عبر شبكة الألياف البصرية ويتم تخزين المعلومات في موقعين إلا أن هناك قصوراً في التطوير والاستمرارية، وعدم كفاية تدريب العاملين بالمصارف على آلية الأنظمة الإلكترونية المعاصرة، عدم الدراية الكافية بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة (الأيوفي).

ثبت من الدراسات المعاصرة، أن تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن (أيوفي) يفضي إلى توحيد ممارسات الصناعة المالية الإسلامية، فتتوفر المؤشر المرجعي للسوق الدولية وتقدم دليلاً إرشادياً تشغيلياً لمدى الالتزام بمبادئ الشريعة وأحكامها، كما أنها تُسهم في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في عملية تطوير المنتجات والخدمات، وتساعد على رفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وتعزز عوامل الثقة في هذه الصناعة على الصعيد الفردي " أي المستهلك والمستثمر " وعلى الصعيد المؤسسي من خلال تعميق ثقة السوق بمنتجات الصناعة خاصة، وبالصناعة عموماً فتزداد أهميتها في انعكاساتها

على التنمية الاقتصادية بصورة مستمرة، وبعد أن عرفنا بعض وسائل الدفع نظرح مجموعة من التساؤلات للنقاش والبحث.

أما فيما يتعلق بإستراتيجية الضريبة الرقمية:- فقد نص السؤال على إمكانية احتسابها في المصارف الرقمية جل الإجابات تؤيد الصعوبة التي يواجهها الموظف المصرفي الليبي في كيفية احتساب الضرائب عند استخدام النقد الإلكتروني، ستكون عملية الجباية للضرائب والمعالجات الضريبية، التقديرات الضريبية، استراتيجية يشوبها التعقيد ويكتنفها الغموض بتكليف قوانينها على ضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية.

عكست نتائج الدراسة التأثير المباشر وغير مباشر على عدم فهم الإستراتيجية الرقمية، ومعالجة تلك الإشكاليات لا بد للمصرف من بناء قواعد بيانات تضم ملفات للبيانات وتضم أيضا وصفا دقيقا للبيانات بين السجلات الموجودة في الملفات، وتوصيف كل عنصر من عناصر البيانات، فقاعدة البيانات:- هي ملفات للعلاقات موجودة في وعاء افتراضي إلكتروني يُضم فيه ملف العملاء وملف الموظفين يتعلق بالإحداث والوقائع اليومية، ملف لجداول بيانات تستخدم كمرجع للمعالجة الحاسوبية مثل الجداول الضريبية، ملف التقارير وبناء قواعد البيانات في المنظومة المصرفية يتم ربطها بالجهات الرقابية بأنواعها، للتغلب على هذه الإشكاليات- فهي غير موجودة في الوقت الراهن- وعلينا بناء قواعد البيانات في جميع قطاعات الدولة، للسعي في تقليل المخاطر الشرعية ويرفع من جودة الخدمات اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتعديل القوانين خاصة الضريبية والمصرفية.

مقياس المرونة المالية والتدفق النقدي ودورها في تقييم سياسات التمويل: كانت التحليلات قد نصت على الموارد المصرفية واستخداماتها، كذلك الاستراتيجيات المتبعة في المصارف الليبية، وهل اكتفى البنك بمنح التراخيص ورسم السياسات النقدية والمحافظة على سعر الصرف أم لدية وظائف أخرى لدعم الآلية الإلكترونية المتبعة؟

حاولنا من خلال الاطلاع والتدقيق على الميزانية والنظر إلى الجانب الأيسر (الهيكل المالي) و(هيكل رأس المال)، اللذان يمثلان مصدر تمويل المصارف التجارية من مصادر داخلية التي تتمثل في رأس المال الذي وفرته الدولة، لكي يشجع المصرف في نشاطه، الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة هذه البنود الثلاثة تعتبر تمويلا داخليا، ومن مصادر خارجية وتتمثل في الأموال التي يتلقاها المصرف من غير المودعين أي جميع الودائع والدائنون المختلفون وصكوك المقارضة في المصارف الإسلامية، المبالغ المدفوعة وتسليط الضوء على آلية المدفوعات، فقد أشارت الدراسة إلى أن المبالغ المدفوعة تصل إلى 130% من قيمة الاعتماد المستندي أو خطاب الضمان بأنواعه المختلفة، فمن الناحية التطبيقية نجد أن الاعتماد بدرجة كبيرة يكون على التمويل الخارجي، لهذا يتطلب من المصارف التجارية الاستعداد دائما لتوفير أصول سائلة بشكل مستمر ويكون مستعدا للدفع للزبائن المودعين عند الطلب.

كذلك الاحتياطي القانوني يحدده مصرف ليبيا المركزي، والاحتياطات النظامية التي يتم تكوينها من خلال نسبة من الأرباح، الاحتياطات النظامية (وهنا يجب التفرقة بين الاحتياطي والمخصص فالاحتياطي استقطاع جزء من الدخل

والمخصص توزيع للدخل)، لمواجهة التقلبات في الأسعار في الأسواق المالية، مخصص استهلاك ممتلكات المصرف تطبق بمعدلات الاستهلاك باللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل رقم 73/64م، كذلك مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الضرائب وفقا لقانون الضرائب السابق، مخصص إجازات سنوية مستحقة، مخصص ترك الخدمة، مخصص القضايا، مخصص ارتفاع أسعار الأصول 50% من نسبة الاستهلاك المحددة بقانون الضرائب، مخصص المصروفات المستحقة، مخصص هبوط القروض بالعملة الأجنبية من خلال إعادة تقييم القروض بالعملة المتحصل عليها المصرف الخارجي، وفق أسعار شراء العملات الأجنبية المعلنة من قبل مصرف ليبيا المركزي، كذلك مخصص المساهمات المحلية والباقي يتم توزيعها على من لهم حق الملكية.

**ومصادر التمويل الخارجي في المصارف التجارية** هي عبارة -:- عن الودائع من الزبائن أو من المصارف الأخرى أو من المصرف المركزي سواء كانت ودائع بشرط أو قروض مجدولة بسعر فائدة محدد، الودائع الجارية الدائنة مثل مرتبات الموظفين في القطاعات المختلفة في الدولة، الودائع الزمنية يستلمها البنك من العملاء وعند الطلب يدفع المبلغ + الفائدة، في المصارف الإسلامية يدفع المصرف المبلغ + نسبة من الأرباح النصف سنوية.

"وهنا يجب على المصرف تحقيق عائد أكثر من العائد الذي يدفعه العملاء ليكون الربح دائما متاحا، ودائع التوفير يتم فتحها بطلب من العملاء وتصرف لهم كتيبات التوفير وفيها الشروط المتفق عليها بين الزبون والمصرف، وتكون مدونة ومصاغة في كتيب التوفير بتاريخ رقم حساب وأسم الزبون وجداول السحب والإيداع والرصيد عند كل فترة زمنية يتم فيها التسجيل، إن الودائع المحمّدة تمثل المبالغ التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل أداؤها لهذه الخدمات من بينها خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية لا ترد إلا في حالات معينة فقط، ففي الواقع العملي أن أي حساب يمكن تجميده بأمر من الإدارة أو المكتب القانوني تسجل في الجانب الأيسر من الميزانية، تحت أرصدة دائنة أخرى.

دلت النتائج التحليلية للدراسة بأرقام ثبوتية من خلال السياسات التمويلية المتبعة بأن المصرف بإمكانه الحصول على التمويل من المصرف المركزي من خلال الإرساليات، وبناء على الاحتياطات يحدد المصرف المركزي سقف الائتمان، وقد يحتاج إلى مصارف أخرى للحصول على إرساليات، أو مبالغ لغرض التسوية مع المراسلين في الدول الأجنبية والمصارف المحلية، وذلك بوضع شروط لمنح الائتمان ووضع حد معين، و يجب على المصارف أن لا تتجاوز هذا الحد "وهي إن النسبة يحددها مصرف ليبيا المركزي للاحتياطي القانوني" هي التي تحدد قيمة الائتمان المصرفي، فإذا حدد مصرف ليبيا المركزي النسبة 15%، بافتراض أن قيمة الودائع لدى المصرف 1000000 فإن الاحتياطي القانوني 150000 هي الالتزام على المصرف، الباقي قروض 850000 يتم استثمارها في الأصول (سلف وقروض) أما إذا أراد مصرف ليبيا المركزي رفع نسبة الاحتياطي إلى 25% لتضيق الائتمان، مثال كانت الودائع 500000 ونسبة

الاحتياطي 20% 100000 احتياطيات نقدية في الجانب الأيسر من الميزانية والباقي سلف وقروض في الجانب الأيمن من الميزانية.

في ضوء البيانات المجموعة والأدلة المتاحة من النتائج التي تم التوصل إليها ولوحظ من خلال التجربة العملية أن نسبة الاحتياطي القانوني في مصرف الجمهورية تظل ثابتة في جميع الظروف الاقتصادية، وهذا معيب لأن نسبة الاحتياطي يجب أن تتغير وذلك لمواجهة احتياجات التمويل الموسمي.

أما أوجه استخدامات المصارف التجارية على المدى القصير، والإستراتيجية السليمة تكمن في توفير السيولة وفي المدى الطويل تحقيق الربحية، ولها مساهمات لدعم عملية التنمية في المجتمع الليبي ويتحقق ذلك من عملية الاستخدام أو العمليات التشغيلية التي غالباً ما تتم بصورة روتينية، ولمعرفة أوجه الاستخدامات لموارد المصرف من خلال الجانب الأيمن من الميزانية التي تكون مرتبة حسب سرعة إمكانية تحويلها إلى نقدية، فمن الواضح أنه كلما ارتفعت سيولة الأصل قلّت ربحيته وقلّت مخاطر الاحتفاظ به.

أما الأصول كالقروض قصيرة الأجل وأذونات الخزانة وشهادات الاستثمار والاستثمار في سوق الأوراق المالية في الأسهم والسندات فنجد أنها أقل سيولة ولكنها أكثر ربحية.

أما دور المصرف في دعم عملية التنمية الوطنية له وجهتا نظر الأولى: - إن الاستثمار يكون في المدى القصير الآجل حيث تكون عملية المساهمة قليلة فيكون التركيز على ربحية معقولة وعائد كاف ويمكن تحويل الأصول إلى سيولة في قدر قليل من الوقت، وجهة النظر الثانية يمكن للمصرف المساهمة في عملية التنمية ويقوم باستثمارات طويلة الأجل.

تشير الدراسة إلى أن عملية الاستثمار قصيرة الأجل من الناحية العملية أهم لأن المصرف دائماً يجب أن يستعد لمواجهة عملية السحب اليومي من خلال تسيل أذون الخزانة وشهادات الاستثمار والمراوحة الإسلامية، عمليات المراوحة الإسلامية تسهم بشكل كبير في تخفيض الخسائر من خلال تحصيل أقساط مستحقة في منتصف الشهر.

فعمليات المراوحة في الاستثمار قصير الأجل لمدة سبع سنوات فهي فترة مضاعفة الاستثمار أي تقدر بـ 72 شهراً، هذه هي منافذ الاستثمار من الناحية الواقعية إن أهم مصادر التمويل هو رأس المال والاحتياطيات التي يتم تبعيها إلى: - احتياطيات قانونية لدى مصرف ليبيا المركزي، الاحتياطيات الثانوية خط الدفاع الثاني للمصرف في مواجهة الخسائر والسحوبات الشهرية للمرتبات.

استراتيجية المصارف في المدى الطويل تحقيق الربحية، تؤكد الدراسة الاقتصادية العملية لفهم آلية السيولة التي مفادها أن السيولة هي التي تحقق الربحية وليس العكس كما يرى بعض الدارسين، ولكن الدراسة تشير إلى أن هذه العملية تحتاج إلى قوانين تساعد على إمكانية توفير السيولة كما هي قوانين الاتحاد الأوروبي، إن جميع العمليات النقدية التي تزيد عن \$10000 تتم من خلال المصارف التجارية، وضرورة أن تحتفظ الجهات العامة بحسابات لدى المصارف

المحلية إلغاء الدين العام، يجب الإشارة إلى إن جميع الجهات العامة ليس لها إيداعات نقدية وأن هناك قصوراً في عمليات الجباية في جميع القطاعات ولا تتم من خلال المصارف.

أما فيما يتعلق بالنتائج التحليلية الخاصة بسياسة إدارة الخصوم والسلامة الاحترازية في المصارف الليبية وكيفية ضبط الأوضاع المالية فيدخل المتغير التابع ضمن الاحترازات: يجب الإشارة إلى أن الدراسة سجلت بعض الملاحظات التي يصعب أحياناً على المصرف ضبط الأوضاع المالية في ظل وجود خصوم متوسطة الأجل وخصوم احتمالية ضخمة، فالسياسة التقليدية تركز على الأصول أو المحفظة الاستثمارية وليس على إدارة الخصوم على الرغم من أن دول العالم المتطور بدأت استعمال شهادات الإيداع التفاوضية، في السابق لم يكن بالإمكان لحامل شهادة الإيداع لأجل بيعها لطرف ثالث في سوق منظمة إلا بإنشاء سوق ثانوي لتبادل الشهادات، وتباع فيه بالقيمة الاسمية أو أكثر لشركات كبيرة أو للحكومات المحلية وحكومات عالمية، فتصبح لدى المصرف أموال قابلة للإقراض، فقط على المصرف قبول السعر الذي يحدده سوق الطلب على الأموال القابلة للإقراض "وتعتبر شهادات الإيداع أكثر أنواع الخصوم أهمية".

تشير الدراسة إلى أن لإدارة الخصوم نتائج ضمنية عديدة تخص صحة المصارف التجارية وهيكل المنافسة في قطاع المصارف والتمويل وفاعلية السياسة النقدية التي تتبعها المصارف المركزية، ومن المتعارف عليه إمكانية المصرف على المنافسة للحصول على أموال من السوق المالية والنقدية، تعطيه القدرة على استقرار مستوى التمويل بشكل عام، ويستطيع المصرف أن يقبل بدفع السعر الذي يعوض خسارة الودائع عن طريق شراء الأموال، وبالنتيجة يمكن شراء السيولة إلا أن تكلفتها تجعل المصارف تخفض مستوى الاحتياطيات الثانوية وزيادة القروض طويلة الأجل وزيادة المخاطر.

إن إيجابيات وسلبيات إدارة الخصوم والسلامة الاحترازية في المصارف الليبية تجعل من الصعب إجراء تقويم دقيق لتأثيرها على صحة النظام المصرفي، فضلاً إلى أن سياسات إدارة الخصوم لا تزال في مرحلة التطور، فمثلاً تقوم المصارف هذه الأيام بزيادة استخدامها لأسعار الفائدة العائمة على القروض لتلافي خطر تقلبات سعر الفائدة على ودائعها والأموال المقترضة.

ما يخص تأثير أزمة فيروس كورونا (كوفيد - 19) على المؤسسات المالية الليبية؟ فقد واجهت المصارف الليبية في الوقت الراهن اضطرابات اقتصادية أشد حدة على الأرجح مما شهدته خلال 2011م، فقد أحدثت أزمة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف، ذلك أنه لم يسبق للاقتصاديات العالمية أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار ومن أسبوع إلى آخر، نجد أن أعداداً كبيرة من العمالة فقدت وظائفها ومصدر دخلها، وختلت كل المطاعم والفنادق والمطارات من روادها.

يعاني المستهلكون ومؤسسات الأعمال في الوقت الراهن من خسائر فادحة في الدخل - مع احتمالات ظهور حالات إفلاس واسعة النطاق، وتزايد حالياً الضغوط على النظام المصرفي وأصبح ازدياد حالات التوقف عن سداد الديون أمراً



وشيكا، وتشير توقعات كثيرة إلى تعرض القطاع المالي من توقف بعض الأنشطة إلى عسر مالي، زيادة الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، ويتوقع أن يتم العمل بشكل جدي على تحسين أوضاع الجيش الطبي كنوع من المكافأة على الخطر. تجدر الإشارة إلى مواجهة المصارف لتحديات في قدراتها التشغيلية في الأماكن المتأثرة بالفيروس فكان سير عمل المقاصة الإلكترونية من بين الأنظمة المتضررة، حيث تم إيقاف خدمة المقاصة الإلكترونية مع المنطقة الغربية والجنوبية، إيقاف منظومة المركز الوطني والمنظومة المصرفية المتخصصة بالتحويلات المالية في مصارف المنطقة الشرقية، فكان ارتفاع سعر العملة الأجنبية من ضمن التداعيات لإيقاف خدمات المقاصة الإلكترونية.

فمن بين الحلول المقترحة لإدارة الخسوم والسلامة الاحترازية في المصارف الليبية توحي المرونة في إدارة الخسوم والعمل على التخفيض من قيمة الأصول، والسعي إلى التعامل بشفافية مع العميل وذلك بإتباع سياسة السلامة عن طريق زيادة الشفافية، يتطلب تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، تقديم إعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة محاولة لتقديم السلامة الاحترازية والتوجه نحو المعاملات البنكية الإلكترونية، وكذلك التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول والإنترنت مع التحوط من زيادة الثغرات الأمنية ومعدلات القرصنة، والسعي الجاد في خلق الاستقرار المالي.

أما عن الإستراتيجية المصرفية الإسلامية في ليبيا وتحولها نحو الصيرفة الإلكترونية، فقد دلت النتائج من واقع الدراسة الحالية، والتحول من مؤسسات مالية تقليدية إلى مؤسسات رقمية الإلكترونية إسلامية، تتطلب أسلمة المؤسسات المالية مع دراسة النواحي الإدارية، دراسة ملكية المؤسسات، ودراسة الأنشطة المتبعة ومن ثم اتخاذ الإجراءات في إتمام عمليات التحول وتحقيق الهدف من خلال تعديل القوانين الوضعية، مثل:- تعديل احتساب الضرائب والرقابة واللوائح المصرفية التقليدية ضمن الضوابط و القيود الشرعية، ولإنجاح الإستراتيجية المصرفية الإسلامية يتطلب إنشاء سوق مصرفي إسلامي، على الرغم من أن ذلك يتطلب دراسة كيفية رقمنة المصارف وتغيير أنشطتها لتتماشى مع المعايير الشرعية ودراسة كيفية تطبيق آلية المحاسبة الإسلامية (الأيوفي)، بإعداد وبتأسيس البديل الشرعي للمصارف التقليدية وهي ما تعرف بالمصارف الإسلامية، وذلك عن طريق خطة استراتيجية للتحول نحو الأنظمة الإلكترونية محددة المراحل للتنسيق بين المؤسسات، وإعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين تعيين أو تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية للتدرج نحو الفهم والتطبيق.

فقد ثبت في الدراسة من خلال السؤال المطروح حول استراتيجية التحول نحو المصارف الإسلامية، أن معظم الأنظمة المصرفية والنوافذ الإسلامية لم تلتزم التزاماً كاملاً بأحكام الشريعة في تعاملاتها، كذلك الإستراتيجية المتبعة في حفظ النقود تخالف الأحكام الشرعية المتبعة وذلك لأن سياسات المصارف التقليدية سياسات ضمانيه اقتراضية بفوائد مصرفية، بمعنى أن المصرف يستثمر بعملية اقتراض وهمية بنسبة مئوية محددة مسبقاً من البنك المركزي بقيمة الدين (القرض)، أي إجارة النقد على شكل عائد إيجابي يحدد مسبقاً على المدخرات والقروض فتعتبر أرباحاً رأسمالية، ويكون

مركز المصرف القانوني والشرعي هو مركز الدائن أو المدين لا مركز الشريك أخذاً وعطاءً كما هو في سياسات المصارف الإسلامية بإتباعه سياسات الأمانات، وأن النقد ليس سلعة فالمال لا يلد المال وإنما هو معيار ومقياس تقوّم به الأشياء. فالعمل بآلية استحقاق الربح بطريقة شرعية يستوجب فيها العمل وفق قاعدة الغنم بالغرم، ففي المصارف التقليدية يتحول المال فيها من مضاربة إلى دين وهذه ما تعرف بسياسة المحافظة على النقود بالفائدة، إن الاحتفاظ بالنقود في النظام المالي الإسلامي يشكل تكلفة يشترط أن يدفع عليها المسلم زكاة 2.5% لذلك ينبغي تقليب هذه الأموال لكي لا تأكلها الزكاة، فالتنمية الاقتصادية تكون بتوجيه المدخرات لتحقيق عدالة التوزيع وتقليص الفجوة بين الغني والفقير، وهذا سيحقق ارتفاعاً في معدلات العائد في الأنظمة الإسلامية إذا قورنت بالصيرفة الإلكترونية.

فالصيرفة التقليدية إيراداتها مبنية على أساس فوارق الفوائد المصرفية الدائنة والمدينة من قبل البنك المصرفي، علماً بأن سعر الفائدة يتحدد نتيجة لعوامل كثيرة غير الربح والخسارة أهمها حالات الرواد والكساد وكمية العرض والطلب للنقود، وقوانين الدولة والمصالح الشخصية لأصحاب المصارف والمؤسسات المالية والمضاربات في البورصة، والأهم من كل هذا السعر العالمي للفائدة، الفائدة في المصارف الليبية في ليبيا.

فعدم إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وإهمال مبدأ التكافل واقتصار على باب الزكاة كان أحد معوقات العمل بآلية المالية المصرفية الإسلامية، فهي لازالت تعمل بإستراتيجية الوساطة وتحقيق أكبر عائد عن طريق المتاجرة بالنقود، ولكن تتفق الأنظمة التقليدية والإسلامية من جوهريات سياستها على المحافظة على المعايير البنكية والأعراف المصرفية والحفاظ على توفر السيولة.

ومن بين المعوقات التي أثبتتها الدراسة الميدانية الحالية وصُنفت من ضمن المشاكل والتهديدات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا: انعدام الاستقلال المالي والمحاسبي والقصور عن فهم وتطبيق مبدأ النضوض في إثبات الإيرادات الذي يعتبر من أهم تطبيقات السياسة المحاسبية الإسلامية، حيث كان من بين الأسئلة المتاححة للدراسة هل يصلح مبدأ النضوض للتطبيق في البنوك الإسلامية؟ فكانت 30% من الإجابات تتفق بأنه تطبيق جيد ويكون بمكانة سياسة الحيطه والحذر ويمكن أن يُعنى بضرورة الاحتياط للمستقبل ولكن الإشكالية كانت في كونها لم تدرج في سياسة المصرف حالياً، فحين أغلب البيانات بُنيت نتائجها التحليلية على أنها أنظمة مستحدثة تحتاج إلى فهم ودراسة كذلك استبعاد تأثير الاستقلال المالي والمحاسبي وتطبيق مبدأ النضوض أن يكون له دور إيجابي في التوسع في إثبات الإيرادات والنفقات العمومية.

من المشكلات التي تعوق نشاط الصيرفة الإسلامية في ليبيا ضعف دور هيأت الرقابة الشرعية، ففي الدراسة التي أجريت على المصارف وفروعها، كان في سياق دور هيئة الرقابة الشرعية ومدى مصداقيتها ودورها في تقويم الأداء المصرفي من الناحية الشرعية؟ تبين أن 66% من المصارف لا توجد فيها إدارة متخصصة وإنما اقتصرت بالنص على الالتزام بأحكام الشريعة، دون وجود هيئة رقابة شرعية اختصاصية لها القدرة على تفعيل النص وتطبيقه، فمثلاً في مصرف

الوحدة لا توجد هيئة عليا شرعية تضم عناصر شرعية وقانونية ومصرفية الرقابة العليا على المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية، للتحقق من مشروعية معاملاتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية و قواعدها، أو إيجاد البدائل الشرعية وإنما تُجمع المعاملات ويعرض استفساراتها على لجان خارجية دون القدرة على الضبط والتقييم لأعمال المصرف وعملياته.

كذلك تطبيق الرقابة الشرعية يختلف من مصرف إلى آخر، حيث يبرز هذا الاختلاف في نواحي عديدة أهمها: ماهية الرقابة الشرعية، شكلها وتكوينها، استقلالها الإداري والمالي، إلزامية قراراتها، المهام الموكلة إليها، وأبرزت النتائج مشاكل أخرى من بينها نقص الكفاءات الشرعية المتخصصة في المجالات المصرفية، وتدخل بعض مجالس الإدارة في أعمال الهيئة، تحجيم دور هيئة الرقابة الشرعية وقصر عملها على الفتوى، عدم تطابق تقارير الرقابة الشرعية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بعض هيئات الرقابة الشرعية لا تقوم بالتدقيق الشرعي المطلوب، مما يؤثر على تقدم المصارف الإسلامية ورجحتها، بالإضافة إلى فقدانها معايير النجاح.

### الخلاصة

من خلال التحليلات السابقة التي أجريت على البنوك التي كانت محل الدراسة، أسفرت عن رصد بعض المعوقات الهيكلية سواء كانت في السياسات المتبعة في تبني بعض العقود أو تجاوز عن تطبيق الضوابط الفقهية، وذلك لعدم الدراية الكافية بالمعايير والقوانين الشرعية وآلية تطبيقها، ضبط المعاملات المالية وتحقيق الاستقلال التام، غياب قضية الحلال والحرام في المؤسسات المالية وإلزام الفروع الإسلامية من جانب السلطات النقدية بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها في البنوك المركزية ويتم دفع فائدة عنها، من ضمن التحديات التي تواجهها المصارف الليبية ميكانيكية تطبيق المعايير الشرعية مع الالتزام بالقواعد والمعايير المصرفية العالمية في ظل ضعف هيكلية هيئة الرقابة والتدقيق الشرعية.

الأنظمة المصرفية الإسلامية في ليبيا تمارس أنشطتها من خلال الوظائف الآلية التقليدية بكل أصنافها من فتح الحسابات الجارية وقبول الإيداعات، العمولات والتحويلات والخدمات المالية المصرفية الأخرى، وكذلك العمليات التمويلية في القطاع التجاري والصناعي والزراعي والعقاري والمساهمة كذلك في رأسمال الشركات؛ بالتالي لا يعتبر المصرف الإسلامي مصرفاً شاملاً ولا يمكن تصنيفه بأنه مصرف إسلامي وذلك لأن جلّ أعماله تخضع للمعايير والأعراف المصرفية التقليدية، عدم وجود منهجية ثابتة وقصور بعض المصارف على بعض المنتجات أدى إلى خلل في تطبيق النظام المالي الإسلامي في ليبيا، فبالتالي أدى إلى عجز المصارف في تحقيق نظام مالي إسلامي.

### التوصيات

1. توصي الدراسة بأهمية تبني التكنولوجيا الرقمية الحديثة المخصصة للعمليات المالية وإخضاعها للمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية.

2. تدريب الكوادر البشرية على تطبيق الأنظمة الإلكترونية وتأهيلها وامتنائها للضوابط والمعايير الشرعية لقيادة العمل المصرفي الإسلامي والنهوض به والارتقاء بمستوى الخدمات المعاصرة.
3. إعادة النظر في هيكلية هيئة الرقابة الشرعية، فيجب أن تشمل إلى جانب المتخصصين بالفقه والشرعية والقانون، كذلك متخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، والشؤون الاقتصادية والإدارية.
4. ضرورة وجود معايير موحدة للفتاوى الإسلامية في جميع المؤسسات المالية في ليبيا، ويتحدد دور هيئات الفتوى بالبنوك على مدى تمشي المعاملات مع المعايير المتفق عليها دولياً.
5. تكييف الإجراءات أو الخدمات المصرفية من تمويلات وحوالات، واعتمادات محاسبية وخطابات ضمانيه... الخ، وفق متطلبات المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الشرعية.
6. يتعين إعادة رزمة بعض النظم المصرفية أو حتى إعادة هيكلتها، للخروج بالمصارف الليبية من إرهابات أزمة فيروس كورونا.

\*\*\*\*\*

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- أبونورية، توفيق مُجَدِّد ( 2007م)، مدى توفر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو ال صيرفة الإسلامية .9885 ص.78
- أحمد، زكريا صيام ومحمود عاد لأبولنادي (2014م)، تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، (المجلد الأول) - ع (1).
- جلدة، سامر (2009م)، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الثانية (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع) .
- خالد، علي وحسين فؤاد المهدي (2014م) مجلة الاقتصاد والتجارة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (المجلد الرابع، العدد السادس)، مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية، ص 146 - 176.

- الشكري، علي مُجد (2007م)، رسالة دكتوراة، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق: مدى إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية: مشورات كلية الشريعة، جامعة الملك سعود. الرياض.
- عاطف، جابر (2008م)، تنظيم وإدارة البنوك، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
- العطيات، يزن (2009م)، رسالة دكتوراه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية : دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، (عمان: الجامعة الأردنية).
- محمود، حسين الوادي وحسين مُجد سمحان(2004م)، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة).
- مصطفى، علي أبو حميرة و نوري مُجد اسويسي (2010 م)، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
- موسى، أحمد عبدي (2016م)، رسالة الماجستير متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية : (إندونيسيا: جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمال انج).
- مؤيد، وهيب (2009م)، مقدمة في المؤسسات المالية: منشورات أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Bauer, H. H. Hammerschmidt, M. and Falk, T. (2005), Measuring the quality of e- banking portal, **International Journal of Bank Marketing**, Vol. 23 NO.2,PP. 153-75.
- Hamed, A. B. (2009) E-commerce and Economic Development in Libya. UWIC Cardiff School of Management.
- Ong Hway Boon- Chang, Ming Yu (2003) Success Factors in E- Channels: The Malaysian Banking Scenari , **Journal of Bank Marketing** , 21, 617 pp 369- 377.
- Snel, R. (2000) , "one- line bill payment is falling short of promise ", **American Baking** , Vol. 65 No .47 , p.4.

\*\*\*\*\*